

في الطواف في المسجد فهو باطل في الطواف وان قد يكره ذلك لانه يشغل عن مقصد الطواف
فكما يكره في عرفه وعنده من الجار ولا يعرف نزع العينين العلمان الطواف لا يبطل بذلك
م والكل والشرب والغفلة مما لا يبطل غيره من مناسك الحج بذلك وكما لا يبطل الا
عكاف يستحب له طهارة الحدث ولا يجب فلو قد اعتكف وهو محرم في المسجد لم يجز
م بخلاف ما اذا كان جنباً او حائضاً فان هذا يمنع منه الجمهور لمنعهم الجنب والحا
منه في البتة في المسجد الا ان ذلك لا يبطل الاعتكاف ولهذا خرج المعتكف للاختلاف
كان حكم الاعتكاف في حال الخروج فهو عليه مباشرة التسليم غير المجد وجوز له البتة
مع الوضوء جواز الاعتكاف اي يتوضا ويبت في المسجد وهو قول احمد بن حنبل وغيره والذي
ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الخائض عن الطواف وبعث ابان بن ابي عمير على الموا
سم فامر ان ينادي ان الحج بعد العمام مشرك ولا يطوف بالبيت عزبان وكان المشركون
يخون وكانوا يطوفون بالبيت عزاة فيقولون شيا باعصنا الله فيه ما فلا تطوف فيها
الا خمس ومن دان دينها وفي ذلك انزل الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
كفو وشربوا وقولهم واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها بائنا وال الله امرنا بها قال ان
الله لا يامر بالفسق انما يامر بالعدل والاعلوان معلوم ان ستر العمود يجب
مصلحة خصوصاً اذا كان في المسجد الحرام والناس يرونه فليجب ذلك بخصوص
لطواف لكي الاستتار في حال الطواف او كذا كالمشرك وقت الطواف فينبغي
النظر في معرفة حدودها انزل الله على رسوله وهو ان يعرف اسم الصلاة التي لا
يقبلها الله الا بطه ورأى امر بالوضوء عند القيام وقد فسرد ذلك النبي صلى الله عليه
وسلم يقول في الحديث الذي في السنن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال
مفتاح الصلاة الطهور ونحوها التكبير وتحليلها التسليم ففي هذا الحديث
دلتان احدهما ان الصلاة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم فالذي يكره التكبير
وتحليله التسليم كبرى من الصلاة والثاني ان هذه هي الصلاة التي يستحبها الطهور
وكل صلاة مفتاتها الطهور فتحريمها التكبير وتحليلها التسليم فلم يكن تحريمه
التكبير وتحليله التسليم فليس مفتاحه الطهور فدخلت صلاة الجنبارة

مفتاح الطواف بالبيت عزاة

وهذا

في هذا فان مقتضىها التكبير وتحليلها التسليم واما سجود التلاوة و
التكبير فلم ينفذ احد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه من حيث تسليم اول انهم كما
نوا يسلمون منه ولهذا كان احمد بن حنبل وغيره من العلماء لا يقر فون فله التسليم
واحمد بن حنبل في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسليم فله التسليم
خزي يسلم بعده او اشتبك ولم يثبت ذلك بنص بل بالقياس وكذلك يرى فيه تسليماً
من الفقهاء ليس معه نص بل القياس او قول بعض التابعين وقد ذكر الخطابي
على حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسليم فله التسليم فله التسليم
اذا امر بالسجدة كبر وسجد وسجد فله التسليم قال فيه بيان السنن ان يكبر السجدة
للسجدة على هذا ذهب اكثر اهل العلم وكذلك يكبر اذا رفع راسه من السجود
قال وكان الشافعي واحمد يقولان يرفع يديه اذا اراد ان يسجد وعن ابن سيرين
يرفع يديه اذا رفع راسه من السجود يسلم ويب قال اسحق بن ابي عمير قال واحمد
في ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وكان احمد لا يقر
في ذلك لفظ لا يرى التسليم في هذا قلت وهذه الجملة انما تستقيم
ان ذلك داخل في معنى الصلاة لكي قد يجوز بعد اتمامها صلاة فله التسليم
فصل قوله حديث ابن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة وسجد وسجد يحق ما يجده احدنا هو
صنع جهنم وفي لفظه حتى ياجده احدنا مكانا يحب جهنم فامر قد اخبرناهم كانوا
يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم واو لم يذكر تسليماً وكان من غير سجدة غير وضوء
فله التسليم فله التسليم فله التسليم فله التسليم فله التسليم فله التسليم فله التسليم
م ان لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع لا يجزى ان السجود لا يكون الا
عروض وكان هذا مما جعله عامتهم لانهم كلهم كانوا يسجدون وهم وكان هذا
شاعراً في الصلاة فاذا لم يفرق عن احد منهم ان واجب الطهارة لسجود التلاوة
اي غير كما من اعلمهم واقدموا يتعلم السنة وقد بقي الخ لا امر وسجدة
التلاوة على غير صلواته كان هو مما يبين ان لم يكن معروفاً بينهم ان الطهارة